

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المحكمة الدستورية



مجلة المحكمة الدستورية

مجلة نصف سنوية متخصصة / العدد الرابع - جوان 2024



الْجُمْهُورِيَّةُ الْجَزَائِرِيَّةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الشَّعْبِيَّةُ



المحكمة الدستورية

مجلة

المحكمة الدستورية

مجلة نصف سنوية متخصصة

العدد الرابع - جوان - 2024

مجلة المحكمة الدستورية

مجلة نصف سنوية متخصصة تصدر عن المحكمة الدستورية

العنوان : المحكمة الدستورية

نهج 11 ديسمبر 1960 ، الأبيار - الجزائر

الهاتف : 34/33/32/31 21 99 00 (213)

البريد الإلكتروني : contact@cour-constitutionnelle.dz

الموقع الإلكتروني : [www.cour-constitutionnelle](http://www.cour-constitutionnelle.dz)

رقم الإيداع القانوني : 3878 – 2013

ISSN 2800 – 1281

الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة
لا تعبر عن رأي المحكمة الدستورية ولا تلزم إلا كاتبها

الرئيس الشريف للمجلة

السيد : عمر بلحاج ، رئيس المحكمة الدستورية

مدير التحرير

السيد : أحمد إبراهيم بوخاري ، المدير العام للشؤون القانونية
والقضاء الدستوري بالنيابة

المشرف على النشر

السيد : محند أكلي بوعزيز ، الأمين العام للمحكمة الدستورية

اللجنة العلمية للمجلة

- ❖ السيدة : ليلي عسلاوي ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : بحري سعد الله ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : مصباح مناس ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : نصر الدين صابر ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : أمال الدين بولنوار ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيدة : فتيحة بن عبو ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عبد الوهاب خريف ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عباس عمار ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عبد الحفيظ أسوكين ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عمار بوضياف ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : محمد بوطرفاس ، عضو المحكمة الدستورية

لجنة التحرير والترجمة

السيدات والسادة :

أسماء بوراوي ، كهينة لونس

مريم بن عبد الله ، ثامرزية ، حميد حماداش

أمانة التحرير

السيد : ثامرزية

شروط النشر في المجلة

تنشر المجلة البحوث العلمية الأصلية في العلوم القانونية

1. يجب أن يكون البحث مكتوباً بإحدى اللغات التالية : العربية، الإنجليزية، الفرنسية.
2. ألا يكون المقال قد نشر في مجلة أخرى.
3. ألا يكون البحث مستخرجاً من أطروحة جامعية أو كتاب سبق نشره.
4. ألا يقل عدد صفحات المقال عن 10 صفحات ولا يتجاوز 25 صفحة.
5. ترسل البحوث في نسخة الكترونية على المنصة الوطنية للمجلات العلمية (ASJP).
6. المقالات باللغة العربية تكتب باستعمال خط (Traditional Arabic) مقاس حجم 16 ، يستعمل الخط العريض فقط في العناوين.
7. المقالات باللغة الأجنبية تكتب باستعمال خط (Time New Roman) مقاس حجم 14 ، يستعمل الخط العريض فقط في العناوين.
8. يشار في بداية المقال إلى الاسم الكامل للمؤلف، الدرجة العلمية ومؤسسة الانتماء.
9. تخضع المقالات للتقييم من أعضاء اللجنة العلمية للمجلة.
10. نسخة المقال التي تسلم لإدارة المجلة لا ترد، نشرت أو لم تنشر.
11. ترتيب المقالات المنشورة يكون بناء على اعتبارات فنية، ولا يخضع لمعايير أخرى.
12. لا يجوز إعادة نشر المقالات المنشورة في المجلة إلا بتصريح مكتوب من مدير المجلة.

الافتتاحية

- كلمة رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج 13

أولاً- الدراسات

1. تطور نظام الرقابة على الانتخابات في الجزائر والتحول النوعي على إثر التعديل الدستوري لسنة 2020، السيد : عمار بوضياف، عضو المحكمة الدستورية 19
2. الأحكام الجزائية في نظام الانتخابات الجزائري ودورها في تكريس النزاهة الانتخابية: دراسة تحليلية في ضوء الأمر 01-21، السيد : نصر الدين صابر، عضو المحكمة الدستورية 81
3. الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات في النظام الجزائري، الأستاذ الدكتور : شريف كايس، أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو 113
4. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ودورها في نشر وترقية الوعي الديمقراطي الانتخابي، الأستاذ الدكتور : اسماعيل بوقرة، أستاذ التعليم العالي بجامعة خنشلة 143

5. نظام الانتخابات في الجزائر: قراءة في أهم التعديلات التي أحدثها القانون العضوي الجديد المتعلق بنظام الانتخابات، الأستاذ الدكتور: كريم خلفان، أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو 175
6. ضوابط الحملة الانتخابية بين واقع الحماية واعتبارات التقيد، الأستاذة الدكتورة، سهيلة بوخميس، أستاذة التعليم العالي بجامعة قالمة 195
7. رقمنة العملية الانتخابية في الجزائر : الواقع والآفاق، الدكتورة : نهلة جديدي، أستاذة محاضرة "أ" بجامعة الوادي، الأستاذ الدكتور : المكي دراجي، أستاذ التعليم العالي بجامعة الوادي 223
8. الرقابة القضائية على العملية الانتخابية في التشريع الجزائري، الدكتورة : الشیخة هوام، أستاذة محاضرة "أ" بجامعة تبسة 273
9. رقابة المحكمة الدستورية على الانتخابات البرلمانية، الدكتورة : مروة عبايدي، أستاذة مشاركة بجامعة تبسة، الدكتور : خالد بوكوبة، أستاذ مساعد قسم "ب" بجامعة تبسة 303
10. الحيادية النصية والتطبيق الفعلي للإدارة الانتخابية في الجزائر : في ظل التعديل الدستوري 2020 والأمر 01-21، الدكتور: عماد صوالحة، أستاذ مساعد قسم "أ" بجامعة الوادي، الدكتور: عبد العالي حفظ الله، أستاذ مساعد قسم "أ" بجامعة الوادي 343

11. ضمانات تفعيل مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية على ضوء الأمر 01-21، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، الدكتور : عبد الوهاب شرقي، أستاذ مساعد قسم " أ " بجامعة الوادي 371

12. الرقابة على الانتخابات الرئاسية من قبل المحكمة الدستورية وفق أحكام الأمر 01-21 المعدل والمتمم، الدكتورة : مروة قرساس، أستاذة مشاركة بجامعة تبسة 395

ثانياً - الملاحق

▪ النظم الانتخابية في الجزائر من سنة 1989 إلى غاية سنة 2021 439

الافتتاحية

السيد : عمر بلحاج

رئيس المحكمة الدستورية

يأتي هذا العدد الرابع من مجلة المحكمة الدستورية في خضم التطورات التي تشهدها بلادنا على مختلف الأصعدة والمستويات نحو غدٍ أفضل وأفاق أرحب، وفي ظل الجهود الكبرى المبذولة، علينا أن ندرك أن الجزائر وطننا الذي يجمعنا ويوحدنا وأن مستقبلنا المشرق الذي لا يمكن بلوغه إلا بتكاتف جميع أبنائها وإخلاصهم، خاصة والجزائر على أبواب نقلة نوعية في المسار الديمقراطي.

وإذ نستكمل في هذا العدد الرابع الذي خصصناه لموضوع النظام الانتخابي، وهو موضوع غاية في الأهمية ونحن عشيّة الانتخابات الرئاسية كاستحقاق وطني، وجب توضيح معالمه في الجانب النظري والتطبيقي بإشراك مختلف الفواعل من باحثين وأساتذة جامعيين ورجال القانون وباقي المختصين القانونيين.

إن هذا الإصدار حلقة جديدة من حلقات متصلة انتظم خلالها إصدار الأعداد الثلاثة السابقة بما اشتملت عليه من ثراء محتوياتها، ليظهر هذا العدد الرابع إلى الوجود، الذي احتوى على عديد الدراسات ذات الصلة بمجالات عمل المحكمة الدستورية في المجال الانتخابي - سائلين المولى عز وجل أن يكون إضافة مفيدة ينتفع بها المنشغلون بالقانون.

يشمل هذا الإصدار على عديد الدراسات المتخصصة تتمحور حول نظام الانتخابات الجزائري، ودور المحكمة الدستورية في مجال الرقابة على العملية الانتخابية التي أقرها لها التعديل الدستوري للفتاح من نوفمبر سنة 2020 وكذا الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، ودور أحكامه الجزائية في تكريس النزاهة الانتخابية، إضافة إلى أهم التعديلات التي أحدثها هذا القانون العضوي الجديد.

فضلاً عن ذلك، يحتوي العدد الرابع من مجلتنا على مواضيع متنوعة تتناول بالتحليل والنقاش واقع وآفاق رقمنة العملية

الافتتاحية

الانتخابية، وضوابطها، وضمانات تفعيل مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية على ضوء الأمر 01-21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم.

ولا يفوتني في هذا المقام، أن أعبر عن بالغ التقدير والشكر الجزيل لكل المساهمين من أعضاء المحكمة الدستورية والأساتذة الجامعيين على إثراء مواضيع مجلتنا التي تصبو أن تكون منبراً علمياً بامتياز في سبيل نشر الثقافة الدستورية في بلادنا بعون الله وتوفيقه.